

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٩

البند ١٢ (ز) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2019/L.24)]

٣٣/٢٠١٩ - برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ٢٥/٢٠١٧ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(١)،

وإذ يؤكد أهمية الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، المعتمد في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية و متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦^(٢)، واستراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١: على المسار السريع للقضاء على الإيدز، التي اعتمدها مجلس تنسيق البرنامج التابع للبرنامج المشترك في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وإذ يرحب بأنهما مكملان لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتوائمان معها^(٣)،

(١) E/2019/74.

(٢) قرار الجمعية العام ٢٦٦/٧٠، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.



وإذ يرحب بالتقدم المحرز في زيادة فرص الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية والتقدم المحرز في الحيلولة دون وقوع إصابات جديدة به،

وإذ يعرب عن القلق لأنه، على الرغم من التقدم المحرز في تحقيق الأهداف "٩٠-٩٠-٩٠" ففي عام ٢٠١٧، من بين نحو ٣٦,٩ مليون شخص من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي كان ما نسبته ٧٥ في المائة فقط (٢٧,٥ مليون) يعرفون أنهم مصابون، و ٥٩ في المائة فقط من المصابين (٢١,٧ مليون) قد تلقوا العلاج، وأقل من النصف (٤٧ في المائة) (١٧,٥ مليون) بلغوا مرحلة الكبت الفيروسي،

وإذ يعرب عن بالغ القلق لأنه، على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال العديد من التباينات موجودة بين البلدان والمناطق وداخلها، وبين الرجال والنساء، وبالنسبة إلى مختلف الفئات العمرية والفئات السكانية الرئيسية^(٤) التي تبين الأدلة الوبائية أنها أكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي، ولأنه قد يتعذر تحقيق غايات عام ٢٠٢٠ الواردة في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ مع ازدياد الإصابات الجديدة بالفيروس في بعض البلدان، وبالنسبة إلى بعض الفئات الفرعية من السكان، وهو ما يعزى جزئياً إلى السياسات غير الفعالة؛ ولأن معدلات الاستفادة من اختبار قياس الحمل الفيروسي لا تزال منخفضة؛ ولأن تمويل جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية لا يزال يسجل عجزاً مستمراً، بما في ذلك في البلدان المنخفضة والبلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما تلك التي استشرى فيها وباء فيروس نقص المناعة البشرية،

وإذ يسلم بأنه على الرغم من أن الوصم المرتبط بفيروس نقص المناعة البشرية أخذ في التراجع، فإنه لا يزال يشكل عائقاً أمام جهود التصدي بفعالية لفيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما بالنسبة إلى المراهقات والشابات والفئات الضعيفة والفئات السكانية الرئيسية التي تبين الأدلة الوبائية أنها أكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي،

وإذ يسلم أيضاً بأن المشاركة المجدية للمجتمع المدني، بوصفه من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، تؤدي دوراً حاسماً في جهود التصدي لوباء الإيدز على الصعيد العالمي، وإذ يعيد التأكيد على أن تعزيز وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع عنصر أساسي في جهود التصدي لوباء الإيدز على الصعيد العالمي، بما في ذلك في مجالات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم،

وإذ يقم بتوافر تدخلات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية القائمة على الأدلة، وإذ يعرب عن القلق إزاء التوسع غير المتكافئ لهذه التدخلات، فضلاً عن بطء معدلات إنفاق أموال الوقاية مما يؤدي إلى ثغرات خطيرة في جهود الوقاية،

وإذ يشعر بالقلق لأن السل يظل السبب الرئيسي في وفاة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم ولأن ٩ في المائة من الإصابات ببدء السل في جميع أنحاء العالم تسجل لدى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ومع ذلك، ففي عام ٢٠١٧، شُخص وأبلغ عن ٤١ في المائة فقط من الإصابات المقدرة ببدء السل في صفوف المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وتم توفير العلاج

(٤) على النحو المشار إليه في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ وكما نوقش في "التقرير المتعلق بالثغرات التي تتخلل الوقاية"، ينبغي لكل بلد أن يحدد فئات السكان المعينة التي تعتبر أساسية فيما يخص انتشار الوباء فيه وطريقة التصدي له استناداً إلى السياق الوبائي والاجتماعي فيه.

للمصابين بكلا المرضين، وخضع ٦٠ في المائة فقط من مرضى السل المشخص لاختبار الكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، مما حال دون توفير العلاج وأدى إلى وفيات يمكن تفاديها،

وإذ يدرك أن تحقيق التغطية الصحية الشاملة يمكن أن يكون عاملاً تعجيباً للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال دعم زيادة فرص الحصول على الخدمات، وتطوير النظم الصحية وتعزيزها، وتحسين القدرة على تلبية الاحتياجات المتعددة للأشخاص المصابين بالفيروس أو المعرضين لخطر الإصابة به، والترويج للنهج المتكاملة لتقديم الخدمات، وكذلك من خلال إدراج خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في مجموعات مقررة على الصعيد الوطني من خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، لا سيما على مستوى الرعاية الصحية الأولية،

وإذ يدرك أيضاً ضرورة الاسترشاد في الجهود المبذولة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بالدروس المستفادة من جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك التركيز على الإنصاف والنتائج والمساءلة، ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان واحتياجات الفئات الأكثر تهميشاً، والابتكار في مجال تمويل الصحة، والحوكمة الصحية الشاملة، وتقديم الخدمات المجتمعية، والتركيز على المحددات الاجتماعية والهيكليّة للصحة، وأهمية التصدي للوصم والتمييز،

وإذ يعيد تأكيد الدور المحوري للبرنامج المشترك في تعبئة ودعم الجهود المتعددة القطاعات للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية في سياق الجهود الأوسع نطاقاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب،

وإذ يعرب عن القلق إزاء السياسات والممارسات التي تعوق الجهود الرامية إلى الحصول على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية،

وإذ يلاحظ مع التقدير استمرار الدول الأعضاء في الإبلاغ عن التقدم الذي تحرز في جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والدعم المقدم من البرنامج المشترك إلى الدول الأعضاء، بسبل منها إتاحة زيادة إمكانية الوصول إلى البيانات الجيدة واستخدامها لقياس التقدم المحرز وصقل الاستراتيجيات في جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية،

وإذ يشدد على ضرورة أن يواصل البرنامج المشترك تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي يكون فيها عبء فيروس نقص المناعة البشرية ثقيلًا أو تلك التي تعاني من الأوبئة المركزة،

وإذ يسلم بقيمة الدروس المستفادة من جهود التصدي المتعددة القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية في مواجهة تحديات صحية وإنمائية معقدة أخرى، وبأن إحراز تقدم في التصدي للفيروس يؤدي إلى إحراز تقدم على صعيد النتائج الإنمائية الأوسع نطاقاً،

وإذ يسلم أيضاً بالحاجة إلى ضمان استدامة البرنامج المشترك وتحديثه وتقييمه للوفاء بالغرض، وإذ يشير إلى الاستعراض المقبل للنموذج التشغيلي المنقح الذي سيجري في عام ٢٠٢٠، حسبما قرره مجلس تنسيق البرنامج في قراره ٨-٩ المتخذ في اجتماعه الثاني والأربعين، وإذ يشير أيضاً إلى التقرير المقبل لوحدة التفتيش المشتركة عن استعراض التنظيم والإدارة في البرنامج المشترك، فضلاً عن تقرير لجنة البحث التابعة لمجلس تنسيق البرنامج عن اختيار المدير التنفيذي من حيث الدروس المستفادة، مما قد يساهم في هذه العملية،

١ - **يجب علمًا** بتقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(١)؛

٢ - **يسلم** بأنه لم يتم بعد القضاء على وباء الإيدز، ويؤكد على الحاجة المستمرة إلى تنشيط جهود التصدي للإيدز بغية تعزيز الزخم الموجود للدفع باتجاه تحقيق غايات عام ٢٠٢٠ في البلدان المتخلفة عن الركب من حيث تحقيق النتائج، مع الاعتراف بالحاجة إلى دعم الحفاظ على ما تحقق من نجاحات في السيطرة على هذه الجائحة وضمان القضاء على الوباء بحلول عام ٢٠٣٠ وإرساء الأساس لتحقيق استدامة جهود التصدي على المدى الطويل؛

٣ - **يجت** البرنامج المشترك على مواصلة دعم التنفيذ الكامل والفعال وفي الوقت المناسب لاستراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٦: على المسار السريع للقضاء على الإيدز والإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعبيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠^(٢)، ويشجع الحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص على تحقيق أهداف استراتيجية الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٦ والإعلان السياسي لعام ٢٠١٦، باعتبار ذلك شرطًا مسبقًا هامًا وعاملاً مساعداً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الغاية ٣-٣^(٣)؛

٤ - **يدعو** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وإقامة الشراكات من أجل توسيع نطاق الخدمات القائمة على الأدلة في مجالات الوقاية والفحص والعلاج والرعاية والاستبقاء قيد الرعاية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك إتاحة إمكانية الحصول على الأدوية المأمونة والفعالة والجيدة النوعية والميسورة التكلفة، بما فيها الأدوية الجينية، واختبار قياس الحمل الفيروسي سعيًا إلى بلوغ مرحلة الكبت الفيروسي، والعلاج الوقائي ضد السل، لضمان وصول تلك الخدمات إلى أشد الناس حاجة إليها، بما يشمل الفئات السكانية الرئيسية^(٤) التي تبين الأدلة الوبائية أنها أكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي، و المراهقات والشابات، ويدعو إلى تنشيط الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين ومعالجة عوامل الخطر الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنساني، فضلًا عن المحددات الاجتماعية والاقتصادية للصحة؛

٥ - **يجت** الدول الأعضاء على القيام على وجه السرعة، حيثما أمكن، بإزالة العقبات التي تحد من قدرة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل على توفير منتجات ووسائل تشخيص وأدوية وسلع ومنتجات صيدلانية أخرى ميسورة التكلفة وفعالة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج الإصابة به؛

٦ - **يدعو** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى تعزيز مساعيها لتنسيق الجهود بين برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والبرامج والقطاعات الصحية الأخرى، مع التركيز بوجه خاص على التكامل داخل النظم الصحية، من أجل زيادة الفعالية والمساهمة في تحقيق الاستدامة في الأجل الطويل، وإلى توفير الخدمات للتصدي للإصابات والعلل المصاحبة، من أجل زيادة تحسين النتائج الصحية في سياق المضى قدمًا نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠؛

٧ - **يُدعو أيضا** إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين برامج مكافحة السل وبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وكذلك مع البرامج والقطاعات الصحية الأخرى، للكشف عن الحالات التي لم تشخص من داء السل وفيروس نقص المناعة البشرية من خلال ضمان حصول الجميع على قدم المساواة على الخدمات المتكاملة للوقاية والتشخيص والعلاج والرعاية، عن طريق مقدمي الخدمات على مستوى المجتمعات المحلية ومن القطاعين العام والخاص، وفقاً للتشريعات الوطنية، بسبل منها تشجيع فحص الأشخاص المصابين بالسل للكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتوفير العلاج لهم وفحص جميع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بانتظام للكشف عن الإصابة بالسل وتوفير العلاج أو الوقاية من السل، حسب الاقتضاء؛

٨ - **يحث** البرنامج المشترك على مواصلة الاستفادة من المزايا النسبية لمختلف هيئات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في تعزيز وتسريع مسار جهود التصدي المتعددة القطاعات للإيدز تمشياً مع ولاية كل منها؛

٩ - **يقهر** بأن أهداف التنمية المستدامة تنص على إلغاء القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وهو ما سيكون مهماً لتذليل العقبات التي تعترض جهود التصدي بفعالية لفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك بالنسبة إلى الفئات الضعيفة والفئات السكانية الرئيسية التي تبين الأدلة الوبائية أنها أكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي؛

١٠ - **يؤكد من جديد** أن نموذج البرنامج المشترك للرعاية المشتركة والحوكمة يتيح لمنظومة الأمم المتحدة مثلاً مفيداً للاتساق الاستراتيجي يعكس السياقات والأولويات الوطنية، من خلال الأخذ بعناصر التنسيق والتركيز على النتائج والحوكمة الشاملة والأثر على المستوى القطري، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

١١ - **يرحب** بالجهود التي يبذلها البرنامج المشترك لصقل نموذج التشغيلي وتكيفه من أجل دعم البلدان بصورة أكثر فعالية ويحث البرنامج المشترك على مواصلة هذه الجهود ومشاركته الفعالة في جهود إصلاح الأمم المتحدة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وعلى وجه التحديد على المستوى القطري لجعل جهود التصدي للإيدز جزءاً لا يتجزأ من التعاون في مجال التنمية المستدامة بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات المضيفة والجهات القطرية صاحبة المصلحة من أجل الوفاء بالالتزامات المتصلة بالإيدز، وفقاً للسياقات والأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب؛

١٢ - **يطلب** إلى مجلس تنسيق البرنامج مناقشة مسائل الحوكمة في البرنامج المشترك، فضلاً عن الطريقة التي يمكن بها تمويل البرنامج المشترك من الموارد الأساسية بشكل مستدام، وفقاً لجميع مبادئ الأمم المتحدة ذات الصلة، بهدف تقييم هذه المسائل لضمان فعالية البرنامج المشترك وكفاءته وخضوعه للمساءلة، وتقديم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحلول عام ٢٠٢١؛

١٣ - **ينوه** بالجهود التي يبذلها البرنامج المشترك لدعم عملية متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والإسهام فيها^(٤)، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية

المستدامة، من أجل ضمان إيلاء الاعتبار المناسب لجهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأوجه ترابطها مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى؛

١٤ - **يؤكد** الأهمية البالغة لاستمرار الالتزام السياسي والقيادة من أجل القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، ويقر بضرورة عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة، يحدد تاريخه في موعد أقصاه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية، على النحو الذي قرره الجمعية العامة وفقا لقرارها ٢٦٦/٧٠ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦، لاستعراض التقدم المحرز في الالتزامات الواردة في الإعلان وتنشيط جهود التصدي بهدف استعادة الزخم وإعادة وضع العالم على المسار الصحيح للتوصل فعلا إلى القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، في اتساق وتأزر وثيقين مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١٥ - **يدعو** إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لسد الفجوة القائمة في موارد التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مع مراعاة ضرورة استثمار ٢٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا لبلوغ غايات عام ٢٠٢٠، وفقا لمبادئ المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي، ويشجع البلدان على توسيع نطاق التمويل المحلي والدولي لجهود التصدي، ويشدد على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تحقيق المساءلة والاستدامة في المجالات السياسية والبرنامجية والمالية على جميع المستويات؛

١٦ - **يؤكد** أهمية تمويل الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة تمويلًا كاملاً لتحقيق فعالية أداء البرنامج المشترك، ويدعو إلى تجديد الجهود من أجل سد الفجوة التمويلية الحالية، بسبل منها مناقشة الجهات المانحة الحالية الإبقاء على مساهماتها وزيادتها، ودعوة جهات مانحة جديدة من القطاعين العام والخاص إلى الانضمام إلى تلك الجهود؛

١٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يحيل إلى المجلس، في دورته الموضوعية لعام ٢٠٢١، تقريراً يعده المدير التنفيذي للبرنامج المشترك، بالتعاون مع الجهات المشاركة في رعاية البرنامج وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، عن التقدم المحرز في تنفيذ منظومة الأمم المتحدة إجراءات منسقة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

الجلسة العامة ٣٨

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩